

عبد فان شاء سيده دفع البية واخذ قيمته او امسك ولا شيء له
وعندها ان امسك فله ان يتقدم بفضائه **فصل في** وان جازم
واقم ولو ضمن السيد الاقل من العتمة وهذا لا يترفع حتى اجري شرايط
ولبي التناسخة وفي الاوطاخ القيمة ان دفع اليه بقضاء والا فان
شاء اتبع وفي الاوطاخ ان شاء اتبع المورث عندها اتبع وفي الاوطاخ
حاله ان اعتق المورث المذموم حتى جنابا لا يلزمه الا قيمة واحدة
وانا اقر بالذم بجناية خطا لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه
باب غصب الجوز والقبض المذموم الجنايات ذلك ولو قطع سيده
عبده فقصت من القطع جرد الغاصب ضمن قيمته معطوفا وان قطع سيده
عبد الغاصب ضايت برى الغاصب ولو غصب محجورا مثل ضايت في يده ضمن
ولو غصب ذمير في عبد غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده
قيمة الجوز او وجه بقصها على الغاصب بوجه الميراث الا وفي الصورة
الاوطاخ ثم رجوع بتايبا عليه عند الحيا لا يدفعه ولا يرجع تايبا في الصورة
الثانية يدفعه ولا يرجع تايبا بالاجماع والفقهاء في الفصلين كالملة
الاتية يدفعه وفي المذموم يدفع القيمة وحكم نكاح الرجوع والذم
كما في المذموم اضلالا والوفاء ولو غصب محجورا من يده في عنده
في كل من اعظم سيده قيمته لم يورثه على الغاصب دفع بقصها
الوطاخ الا ولو رجع عليه تايبا اتفان وقيل فيه حلال ان يجرس
غصبا حراما من يده في اء او محجور فلا شيء عليه وان بصاعفة

او يمش

Copyrighted material